

التحديات التي تواجه قطاع التأمين

نتيجة تفشي فيروس كورونا

منذ أن صرحت منظمة الصحة العالمية في 11/3/2020 باعتبار فيروس كورونا وباء أو جائحة، انشغل العالم عن بكرة أبيه بهذه الأزمة وما تلقى من تأثيرات سلبية على جميع مناحي الحياة في جميع أنحاء العالم، وقامت جميع دول العالم باتخاذ إجراءات احترازية غير مسبوقة، لسنا بحاجة لإعادة التذكير بها، من أجل السيطرة على هذا الوباء.

ولا شك أن التعرض لموضوع يمثل هذه الأهمية والعمق والتشعب هو أمر في غاية الصعوبة، ويستغرق الكثير من الوقت والجهد. من أجل هذا سوف يقتصر تناولنا للموضوع على أكثر المحاور أهمية من وجهة نظر التأمين وهي:

المحور الأول: - ماهي التحديات التي تواجه دراسة المطالبات المقدمة نتيجة هذا الفيروس؟،

المحور الثاني: - كيف يتعامل السوق بإيجابية مع مطالبات فيروس كورونا؟،

المحور الثالث: - التحديات التي تواجه شركات التأمين، وكذا ترتيبات إعادة التأمين نتيجة هذه الجائحة.

وأود في البداية التأكيد على أننا نتناول الموضوع من وجهة نظر رجل التأمينات العامة دون تأمينات الحياة.

أولاً: - التحديات التي تواجه دراسة المطالبات المقدمة نتيجة هذا الفيروس

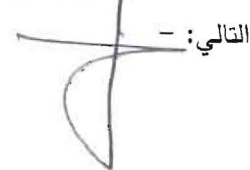
1. أول هذه التحديات الانتشار الكبير للخطر، واتساع دائرة المضرورين/ المعرضين للوباء، فالمعلوم أن محافظ الأخطار التأمينية وكذا الأقساط المحسوبة عنها قد صُممت على أساس قانون الأعداد الكبيرة، بمعنى أنها صُممت لتجميع الأقساط من عدد كبير جدا من المؤمن لهم لمواجهة الخسائر والأضرار التي قد يتعرض لها عدد قليل منهم حتى يتم احتساب القسط بأسلوب عادل وواقعي، وبهذا يقترب التوقع من الواقع كلما زاد العدد، أما انتشار الوباء على هذا النحو فهو خارج الإطار الفني والعلمي المطبق (ولو نظريا) في التأمين. ويمكن القول ان التعامل مع ذلك الوباء تأمينياً قد يعيدنا بالذاكرة الى الأسلوب الذي كان يتم به التعامل مع الأخطار الطبيعية وأخطار الحروب عندما كانت الحكومات تتولى بنفسها تغطية تلك الأخطار (الكوارث الطبيعية وأخطار الحروب) لعدم توفر بيانات تاريخية كافية تساعد على احتساب القسط بشكل واقعي، وحيث يكون التراكم وحجم الخسائر خارج إطار القدرات، المالية لشركات التأمين،

2. ثاني هذه التحديات هو تعريف الخطر، والحقيقة أننا نجد صعوبة كبيرة في ذلك، فللخطر تعريف واضح في كافة الفروع التأمينية، ولكن ما هو تعريف الخطر في هذه الحالة؟
- ✓ هل كل فرد يعتبر خطر قائم بذاته؟ أم الأسرة الواحدة؟ أم مجموعة أفراد أصيبوا في سلسلة واحدة؟،
 - ✓ وبنفس القدر نجد صعوبة في تعريف الحادث وخاصة في ترتيبات إعادة التأمين الغير نسيية، هل يشمل المضرورين في منطقة ما؟ في قرية/ مدينة ما؟ أو خلال فترة زمنية محددة؟ وعلى سبيل المثال خلال 72 ساعة (كما في الكوارث الطبيعية) أو 144 ساعة؟ الخ،
 - ✓ بل ربما يكون هناك تحد أكبر للمؤمن لهم لتوصيف الحادث من الناحية التأمينية، وتكيفه (في ضوء شروط الوثيقة) بالشكل الذي يمكن من خلاله بناء ملف متكامل لتقديمه لشركة التأمين.

3. والتحدي الأكبر يكمن في الإجابة على التساؤل، هل الوفاء مُعطى تأمينياً؟

وللإجابة على هذا التساؤل نستعرض النقاط التالية: -

1. هناك نوعان من وثائق التأمين: -
- ✓ وثائق تضمن الأضرار والخسائر التي تصيب موضوع التأمين للطرف الأول، وهذه الوثائق لا تتطلب إثبات وقوع خطأ من جانب المؤمن له (NO FAULT SYSTEM)، ولكنها تتطلب فقط إثبات وقوع الضرر في إطار شروط الوثيقة، وهنا يكون الحكم النهائي لشروط الوثيقة، وهنا تكون الرؤية واضحة تماماً لشركات التأمين حيث ستطبق وبصرامة شروط الوثائق،
 - ✓ وثائق تضمن حقوق الطرف الثالث والتي تتمثل في جميع وثائق تأمين المسؤولية، وفي تلك الوثائق يشترط إثبات مسؤولية الطرف الأول عن الضرر الذي أصاب الطرف الثالث (FAULT SYSTEM)، وهنا يكون دفع التعويض بعد صدور حكم نهائي وبات من المحكمة، وتلك من وجهة نظرنا أحد أكبر التحديات التي تواجه قطاع التأمين، حيث من المعروف عالمياً أن القضاء (ليس في مصر وحدها) ينظر للتأمين على أنه أحد روافد التوزيع العادل للثروة، وذلك بالأخذ من الغني (التأمين) وإعطاء الفقير (المؤمن لهم).
2. ويوجد تقسيم آخر لوثائق التأمين حسب تصنيف / تحديد الأخطار المغطاة يمكن أن نستعرضه على النحو التالي: -





TRUST Trust Reinsurance Broker

✓ وثائق التأمين محددة الأخطار NAMED PERILS POLICIES

الأخطار المغطاة بموجب هذه الوثائق منصوص عليها بالوثيقة على سبيل الحصر، كوثيقة الحريق والسطو أو وثيقة النقل الداخلي على سبيل المثال، وتغطي هذه الوثائق الخسارة أو الضرر المادي الذي يلحق بالتملكات المؤمن عليها بسبب أي خطر من الأخطار المنصوص عليها صراحة بالوثيقة، وذلك بشرط أن تحدث تلك الخسارة بشكل عرضي غير منظور أو مخطط له ويكون السبب القريب لها خطر من الأخطار المغطاة بموجب الوثيقة، ومن ثم فإن المؤمن له حامل هذه الوثيقة، وكذا شركة التأمين يعرفان جيداً التزاماتها بموجب هذه الوثائق. وذلك يضمن عدم وجود أي خلافات حيال أي مطالبات نتيجة فيروس كورونا، حيث أنه ليس من الأخطار المضمونة المنصوص عليها بالوثيقة.

✓ وثائق تأمين جميع الأخطار ALL RISKS POLICIES

وتضمن تلك الوثائق الخسارة أو الضرر المادي الذي يلحق بالتملكات المؤمن عليها لأي سبب من الأسباب عدا تلك المستثناة صراحة بموجب شروط الوثيقة، وذلك بشرط أن تحدث تلك الخسارة بشكل عرضي غير منظور أو مخطط له ويكون السبب القريب والمباشر لها خطر غير مستثنى صراحة بموجب الوثيقة، ولا أعتقد أن شركات التأمين سوف تقر بأن فيروس كورونا مغطى تأمينياً وذلك نتيجة الصعوبات التي تكتنف تعريف الحادث أو تحديد الخطر كما سبقت الإشارة إليه، ويثار هنا سؤال حول طبيعة التعويضات التي يمكن أن تقع للمؤمن موضوع التأمين نتيجة الفيروس؟ هل هناك خطر مغطى بموجب شروط الوثيقة ينتج مباشرة عن وجود الفيروس؟ في رأيي لا يوجد.

ولمزيد من التفصيل سوف نستعرض باختصار بعض وثائق تأمين الممتلكات المتداولة حالياً في السوق المصري

1. وثائق تأمين فقد الأرباح Loss of profit، تعطل العمل Business Interruption التأخير في

تسليم المشروعات Delay in Start UP

وهنا توجد أكثر من نقطة يجب التأكيد عليها: -

✓ هذه الوثائق هي وثائق ملحقة بالوثائق الأصلية (وثيقة الحريق / جميع الأخطار)، ومن ثم فإن

التعويض المستحق بموجب هذه الوثائق التابعة مشروط ب: -



TRUST
Trust Reinsurance Broker

- تحقق خطر مغطى بموجب الوثيقة الأصلية، ويجب أن
- يستحق للمؤمن له تعويض عنه،
- وذلك حتى ينشأ حق للمؤمن له بتقديم مطالبة بموجب الوثيقة التابعة،
- ✓ وفي صورتنا أن المطالبات في هذه الحالة ستنشأ نتيجة توقف أو تعطل العمل بسبب تفشي الوباء في أماكن المؤمن له أو بسبب: -

- قيام المؤمن له بتخفيض العمالة طواعية لمنع تفشي الوباء، أو
- قيام المؤمن له بإغلاق العين المؤمنة طواعية لنفس السبب، أو
- إغلاق العين بأمر من السلطات،

بالطبع سوف يتسبب ذلك في خسائر مادية. تلك الخسائر، ووفقاً للشروط العامة للوثيقة، لن تجد الطريق ممهداً لدى شركات التأمين على الإطلاق لأن الغلق بأمر من السلطات أو توقف العمل نتيجة لقرارات حكومية مستثنى بمعظم وثائق الممتلكات إن لم يكن جميعها، كما لا يعتبر غلق العين/ تخفيض العمالة طواعية حادثاً تأمينياً،

- ✓ وبالإضافة إلى ذلك فإن أي عقد يعكس في الحقيقة نية المتعاقدين، وكذا توقعاتهم من العقد، ولا أتصور أن أي من المتعاقدين كان في ذهنه وقت شراء وثيقة التأمين تغطية خطر انتشار فيروس كورونا، لأنه من ناحية لم يكن معروفاً على الإطلاق، كما أنه في الحقيقة خطر ملاصق للشخص وليس للممتلكات، وحتى في تأمينات الأشخاص فإن الخطر مستثنى بموجب وثائق التأمين الطبي من اللحظة التي صنفت فيها منظمة الصحة العالمية الفيروس على أنه وباء.

2. وثائق تأمين الانقطاع الطارئ للأعمال *CONTINGENT BUSINESS INTERRUPTION*

- وكمثليتها في وثائق تعطل العمل أو فقد الأرباح فهي وثيقة تابعة أو ملحق لوثيقة التأمين على الممتلكات، وتغطي هذه الوثائق خسائر الأرباح التي تلحق بالمؤمن له نتيجة ل: -
- ✓ خسارة أو ضرر لممتلكات أي مورد من مورديه المعتمدين مما يجعله غير قادر على توريد الخامات للمؤمن له،

- ✓ أو ممتلكات أي عميل للمؤمن لهما يجعله غير قادر على شراء منتجات المؤمن له،

شريطة أن يكون سبب هذه الخسارة أو الضرر مغطى بموجب وثيقة المؤمن له،

ومن ثم وفيما يتعلق بالفيروس، فإن أي مطالبة عن خسائر أرباح لحقت بالمؤمن له بسبب إغلاق مورد له لمصنعه (سواء كان الغلق طواعية أو بأمر السلطات)، وبالتالي عدم قدرته على توريد الخامات المطلوبة للمؤمن له بسبب تفشي الفيروس أو الخوف من تفشي الفيروس غير مغطى بموجب شروط الوثيقة.

3. وثائق تأمين المسؤولية المدنية العامة GTPL

وتضمن هذه الوثائق الأضرار البدنية بما في ذلك الوفاة وكذا الأضرار المادية التي تلحق بالطرف الثالث أو ممتلكاته بسبب حادث ناجم عن نشاط المؤمن له، وفي الأماكن التي يشغلها. وفي ظل تفشي هذا الوباء ربما يدعي نزول بندوق ما أصابته بالوباء نتيجة إخفاق المؤمن له في اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية، أو بذل العناية الواجبة للحفاظ على حياة النزلاء. وسوف تجد مثل هذه المطالبات السبيل لتغطيتها بموجب الوثيقة المذكورة، ولكن إلى الحد الذي يستطيع فيه النزول إثبات خطأ أو إهمال المؤمن له، ويثبت الخطأ بحكم نهائي وبات من المحكمة مثله مثل جميع تعويضات وثائق المسئوليات.

4. وثائق تأمين مسؤولية صاحب العمل Employers' Liability

ستواجه شركات التأمين تحديات كبيرة في هذا النوع من الوثائق إذا ما تمكن الموظف من إثبات وجود علاقة سببية مباشرة بين الإصابة التي لحقت به بسبب هذا الوباء ومكان العمل. وتجدر الإشارة إلى أن جل العمالة المصرية يتم التأمين عليها بموجب قانون إصابات العمل (WCA) كجزء من التأمينات الاجتماعية، مما يجعل شركات التأمين في مصر في مأمن من هذا الخطر، إلا بالنسبة لبعض العمالة الأجنبية، مما قد يعقد المشكلة بالنسبة لصاحب العمل، ومن ثم شركات التأمين.

5. وثائق تأمين السفر Travel Insurance

وهنا قد تواجه شركات التأمين بعض التحديات بالنسبة لحملة تلك الوثائق خاصة التي تغطي مصاريف العلاج الطبي الطارئ أو إلغاء الرحلة، وفي ظني أن وضع المؤمن لهم في هذه الوثائق كان أفضل قبل إعلان منظمة الصحة العالمية الفيروس كوباء حيث أن توصيفه كوباء يضعه ضمن الاستثناءات في تلك الوثائق.



6. وثائق تأمين الائتمان *Credit Insurance*

لقد أحسن البنك المركزي المصري صنماً بإصدار قرار بتأجيل سداد دفعات القروض لفترة محددة خاصة في ظل تسريح عدد كبير من الموظفين في شتى التخصصات، وفي جميع المجالات بداية من عمال المصانع وحتى الطيارين في شركات الطيران الخاصة، والتي خسرت الكثير نتيجة غلق المطارات وتعليق الرحلات لأجل غير مسمى. وقد تواجَه شركات التأمين بمطالبات عدم سداد من حملة الوثائق عن خسائر تتعلق بهذا الوباء باعتبار أن السبب القريب للخسارة هو التخلف عن السداد خاصة في حال أن التغطية التأمينية لا تأخذ في الاعتبار السبب الرئيسي للتخلف عن السداد (الوباء) ما لم يكن مستثنى صراحةً بموجب شروط الوثيقة.

7. الوثائق المتخصصة

هناك العديد من الوثائق التي تغطي الأخطار الخاصة مثل وثائق العنف السياسي، أو جرائم شبكة الأنترنت أو الوثيقة الخاصة بالبنوك BBB أو وثائق تأمينات الطاقة أو الطيران، تلك الوثائق قد يتم تصميمها لتغطية احتياجات مؤمن له بعينه (أو بالأصح فئة معينة من المؤمن لهم). ذلك وربما تكون لتلك التغطيات ترتيبات إعادة تأمين خاصة بها، ومن هنا يجب أن يتم دراسة هذه الوثائق بشكل منفصل، وقد يكون من الأفضل في مثل هذه الوثائق أن يتم الرجوع إلى النسخة الأصلية (ربما باللغة الإنجليزية) لتقييم مدى استجابتها لمطالبات فيروس كورونا. ولست مع تضمين تلك الوثائق الشرط القائل بأنه حال وجود خلاف بين الطرفين، يتم الرجوع إلى النسخة العربية، فهي ليست اللغة الأصلية للوثيقة، وحبذا لو قامت الهيئة باعتماد النسخة باللغة الأصلية لكي تكون هي في نهاية المطاف المرجع الرئيسي.

ثانياً: - كيف يمكن التعامل بإيجابية مع مطالبات فيروس كورونا؟

1. كنقطة بداية، فإن التعامل مع موضوع بهذه الأهمية يتطلب تنسيق تام بين جميع مؤسسات المنظومة، من شركات التأمين، ومستشارو ووسطاء التأمين، والاتحاد المصري للتأمين، والهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك حتى نصل إلى إطار عام واضح ومقبول لكيفية التعامل بإيجابية مع هذا الموضوع،

2. على شركات التأمين، ومن خلال اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين: -

- ✓ مراجعة الوثائق المعتمدة بالسوق والتأكد من اشتغالها على الاستثناء الخاص بالأوبئة/ الفيروسات/ البكتيريا / الأمراض المعدية، حيث أن غياب هذا الاستثناء بعد أن أصبح الوباء معروفاً يعني ضمناً (خاصة في وثائق جميع الأخطار) انه خطر مغطي، مع ملاحظة أن عدم وجود هذا الاستثناء سواب يثير شبهة حملة الوثائق للتقدم بمطالبات ربما بإيعاز من المستشار التأميني أو الوسيط، ووضع شركات التأمين في ذلك الاختبار الصعب،
- ✓ وقد يكمن الحل الأمثل من وجهة نظرنا في استثناء الوباء، ثم إعادة اكتابته بقسط إضافي وبشروط واضحة، على أن يتم ذلك بالتنسيق التام مع إدارات إعادة التأمين، وضمان عدم وجود أي فجوات في ترتيبات الإعادة،
- ✓ عمل حصر شامل لجميع الوثائق التي قد ينتج عنها مطالبات متعلقة بوباء كورونا، وكذلك ماهي أسس ذلك الاستنتاج، ووضع كافة إجراءات العمل التنفيذية المتكاملة لإدارة ملفات المطالبات التي قد تتلغاها الشركات،
- ✓ من الضروري أيضاً ضمن دراسة الوثائق التأكد من التعامل مع أية فجوات أو تداخلات GAPS & OVERLAPS لكي لا تكون تلك الفجوات أو التداخلات مصدر من مصادر المطالبات من عينة المطالبات المذكورة عاليه،
- ✓ وفي ضوء الدراسة عاليه، قد يتطلب الأمر وضع إطار للمطالبات التي يجب رفضها فوراً، والاتفاق على ما يجب دراسته. مع ملاحظة أنه كلما طال أمد دراسة الملفات كلما زاد الضغط من العملاء وارتفع سقف توقعاتهم. يجب أن تكون الردود سريعة، ومدروسة بموضوعية تامة.

3. أما على مستوى كل شركة، فإننا نقترح: -

- ✓ ضرورة التأكد من مدى استجابة ترتيبات إعادة التأمين لأية مطالبات قبل أن تتورط الشركات في تسوية مطالبات غير مضمونة بموجب ترتيبات إعادة التأمين،
- ✓ ضرورة التأكيد على التواصل السريع والفعال مع المؤمن لهم من اللحظة الأولى وأن يكون لدى كل شركة الآلية التي تضمن صحة كل خطاب أو بريد اليكتروني صادر من الشركة الى أي جهة خارجية،
- ✓ ربما تلجأ كل شركة الى اتخاذ بعض الإجراءات التي تميزها عن الآخرين كتشكيل فريق عمل خاص بهذا الموضوع أو إدارة أو قسم خاص بها (ولو مؤقت) يضمن صحة ودقة وسرعة كافة الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع.
- ✓ وضع إطار محدد للتعويضات الاستثنائية يتم ربطه بحجم أعمال ونتائج المؤمن له مقدم المطالبة،

4. أما فيما يتعلق بدور الهيئة العامة للرقابة المالية فيمكن الإشارة الى النقاط التالية: -

- ✓ مطالبة شركات التي تكتتب وثائق تعطل العمل، فقد الأرباح أو تأخير التسليم أو وثائق توقف العمل الطارئ، الائتمان ... إنخ أن تقوم بالتالي: -
 - تزويد عملائها بإيضاح كامل عن طبيعة وشكل المطالبات التي قد تنشأ نتيجة فيروس كورونا ومع شرح كامل للتغطيات والاستثناءات،
 - القيام بحصر شامل لتلك الوثائق موضعاً فيه تفاصيل الوثائق، كالأخطار المغطاة، مبالغ التأمين، توصيف للضرر أو التلف الذي يمكن أن يكون مغطى بموجب الوثيقة، وعماً إذا كان عدم التمكن من دخول الموقع نتيجة ل/ أو خوفاً من تفشي الوباء كافيًا لتقديم مطالبة عن أية خسائر أو أضرار،
 - وفي هذا السياق ربما تكون هناك أصوات تنادي بعدم إثارة الفتنة والاكتفاء فقط بسياسة رد الفعل دون المبادرة،



TRUST
Trust Reinsurance Broker

✓ الحصول بشكل دوري على بيانات واحصائيات لهذه النوعية من المطالبات، وكذا الخطط التي تضعها كل شركة للتعامل مع هذه الملفات، وذلك ضمن الإطار العام الذي تم الاتفاق عليه،

✓ قد يتطلب الأمر أيضا عقد اجتماعات تنسيقية دورية مع كافة الأطراف المعنية لتوحيد الرؤى بقدر الإمكان، والتعامل مع أي أمور خارج السياق، مع الوضع في الاعتبار دوما أننا نتعامل مع موضوع جديد مطلوب فيه الاجتهاد وربما التصويب، دون أن يكون ذلك من قبيل الأخطاء التي يتم رصدها ومن ثم المحاسبة عليها.

5. أن تُراعى في دراسة هذه الملفات العدالة والموضوعية التامة بغرض إعطاء كل ذي حق حقه في ضوء العقود القائمة. لقد مورست ضغوط -لم تنجح- على قطاع التأمين في فترات سابقة من منطلق الصالح الوطني، ودعم الاقتصاد، والحفاظ على حقوق البسطاء، والنظرة المجتمعية، وخلافه، ولا أظن (ان ذلك إن حدث) سيكون في صالح أي طرف،

6. كما تتطلب العدالة التعامل مع جميع الحالات المتشابهة بنفس الطريقة، فلا يجب أن تقوم شركة ما برفض مطالبة قامت شركة أخرى بسداد تعويض مماثل أو مشابه لها.



TRUST

Trust Reinsurance Broker

ثالثاً: - هل سيؤثر هذا الفيروس على القدرات ائتمانية لشركات التأمين؟

بدايةً شركات التأمين هي هيئات ذات ثقة مالية، وكخبراء في إدارة الخطر، وتحت عين وبصر الهيئة العامة للرقابة المالية، لا تقصر شركات التأمين (ولن يُسمح لها بالتقصير) في اتخاذ اللازم للحفاظ على استقرار النتائج الفنية لها، ومن ثم الحفاظ على حقوق حملة الوثائق،

ومن مبادئ إدارة الخطر الأساسية في هذا المجال (بالإضافة بالطبع الى مبادئ أخرى) هو ضرورة ألا يكون هناك فجوة بين تغطيات إعادة التأمين والوثائق الأصلية، مما يعني أن أي تعويض مضمون بموجب الوثائق الصادرة من شركات التأمين يجب أن يكون مضمون أيضاً بموجب ترتيبات إعادة التأمين،

وبالتالي فإننا نرى أنه لا خوف (من وجهة نظرنا) من التذبذب في النتائج الفنية لشركات التأمين للدرجة التي قد تؤدي الى وضع أي شركة في وضع مالي حرج، ما لم يكن هناك أسباب أخرى تزامنت وتراكمت مع تبعات تفشي الوباء حالياً.

هل معنى ذلك أن الشركات لن تتأثر قطعياً؟

بالتأكيد سوف تتأثر الشركات من نواح عدة لعل أهمها: -

✓ لا يوجد شك أن معدلات النمو في جميع العرور التأمينية سوف تتأثر سلباً، مما قد يدفع الشركات الى المزيد من المنافسة السعرية الضارة، في الوقت الذي تتجه فيه الأسعار عالمياً الى الزيادة، مما سيضع السوق تحت ضغوط إضافية، ويضيق الخناق عليه في الحصول على ترتيبات إعادة التأمين المطلوبة دون التضحية بنوعية معيدي التأمين،

✓ والمعلوم انه في أوقات تباطؤ معدلات النمو في حجم الاقساط لا تتباطأ معدلات الخسائر بنفس الدرجة، بل ربما تأخذ في الارتفاع مما يضع الشركات بين شقي الرحى، سوء النتائج، وانخفاض معدلات التدفق النقدي،

✓ بالإضافة إلى ذلك، قد تتباطأ ولفترة معدلات تحصيل الأقساط مما قد يؤثر على معدلات التدفق النقدي

بالشركات ويحد بالتالي من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.



TRUST

Trust Reinsurance Broker

✓ قد ندخل ثانيةً في دوامة سعر الصرف وتأثيراته السلبية على شركات التأمين، حيث أن السوق السوداني قد بدأت تطل بوجهها القبيح مرة أخرى لوجود بيئة مشجعة لذلك في الوقت الحالي، خلفتها الظروف الاقتصادية الغير مواتية،

✓ ربما يكون من المناسب هنا إعادة دراسة إجراءات الحماية التي اتخذها البنك المركزي المصري والتخفيف منها ولو تدريجياً حتى لا تسبب تلك الإجراءات مشاكل أخرى،

ولكن في النهاية فإن هذا تأثير مؤقت لن تلبث الشركات من وجهة نظرنا ان تتجاوزه دون مشاكل، ويتوقع الكثيرون أن تكون العودة قوية وسريعة لتعويض ما فات،

ولكن متى؟ ربما يستمر الوضع لعام 2022، من أجل الوصول - على ما نأمل - الى مرحلة التعافي الكامل من الآثار السلبية للوباء وعلى جميع الأصعدة.

ماذا على تأثير الغير وبس على ترتيبات إعادة التأمين؟

وبمناسبة موسم تجديد اتفاقيات بعض الشركات في الأول من يوليو، فإن تلك الشركات تواجه في الواقع من بعض التحديات أهمها:

1. إعداد البيانات الفنية والإحصائية في الوقت المناسب في ضوء الحظر الجزئي المفروض نلترا للعمل بنصف الطاقة البشرية فتجد،
2. يضاف الى ذلك بالطبع ضغط ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك،
3. عدم إمكانية السفر للقاء معيدي التأمين وخاصة معيدي التأمين الرائد، ومناقشة أفضل انشروط معهم،
4. التأخر أحياناً عن سداد الأرصدة المستحقة لمعيدي التأمين، نتيجة قرارات البنك المركزي، والتي اتخذها العملاء ذريعة للمطالبة بتأخير سداد الأقساط. مما أثر بالتالي على التدفق النقدي لدى الشركات، ونرجو أن تقف الهيئة العامة للرقابة المالية موقف صارم من ذلك حيث أن تمتع المؤمن له بتغطية تأمينية مشروط بسداد القسط،
5. تشدد معيدو التأمين ليس في الواقع بسبب الوباء، وإنما لأسباب أخرى متعلقة بالمنافسة في السوق وانخفاض مستوى الاسعار والنتائج الفنية الخير مرضية من وجهة نظرهم، ولكن سيكون موضوع الوباء فرصة إضافية لممارسة المزيد من الضغط،



TRUST

Trust Reinsurance Broker

وفي رأينا فإن أحد الحلول التي يمكن أن تكون مطروحة هو مد أجل الاتفاقيات القائمة الى 2020/12/31، مما يعطي الجانبين المزيد من الوقت لتقييم الأمور بالشكل الصحيح.

وبالرغم من ذلك فلا يراودنا شك أن شركات إعادة سوف تستمر في دعم السوق المصري، نظرا لأهميته والمستقبل الواعد (الذي طال انتظاره للسوق)، دون أن تضيع الفرصة كالعادة للحصول على المزيد من المكاسب.

وختاما فما أشبه الليلة بالبارحة

فقبل نهاية القرن الماضي صُرفَت المليارات، ولم تخلو مؤسسة على وجه البسيطة من لجنة أو مسنول للبحث في موضوع العام 2000 (Y2K)، وكان كل التخوف أن يتوقف كل شيء عن العمل تماماً في ساعة الصفر من شهر يناير 2000 (Y2K) وقد تم تأجيل العديد من رحلات الطيران، وكاد العالم أن يتوقف تماماً عن الحركة وتُشل الحياة عند تلك اللحظة. وفي تلك الأثناء صيغت العديد من الشروط لاستثناء هذا الكابوس، ذلك الاستثناء مازال يطل بوجهه الكذوب حتى الآن،

وحسب معلوماتي لم تحدث أية كارثة بل أنني لا أتذكر أي تعويض مؤثر نتيجة تلك الكارثة "العام 2000"(Y2K) . قطاع التأمين سوف يتأثر قطعاً كأحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني بنقشي وباء كورونا، ولكنه لن يكون ذلك الأثر الذي لا يمكن تجاوزه أو الذي يهز صورة القطاع،

بل على العكس أرى أن القطاع سوف يخرج من هذه الأزمة بالعديد من المكاسب، سواء من الناحية الفنية أو التكنولوجية أو الإدارية، تلك المكاسب ستكون نقطة انطلاق جديدة يستفيد منها القطاع على مدار عقود قادمة إن شاء الله.

إبراهيم عبد الشهيد